ISSN: 2352-9806 مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة EISSN: 2588-2309
المجلد 09/العدد 02/السنة 2022/ص ص 1067-1078

المجتمع المدني كآلية لتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر: المعيقات والآفاق

Civil society as a mechanism for attaining community security in Algeria: obstacles and prospects

سليمان سميرة*
- جامعة قسنطينة 3
samira.slimane@univ-constantine3.dz

تاريخ الإيداع:2022/05/03	تاريخ المراجعة:2022/10/08	تاريخ القبول:2022/10/08

ملخص:

يحاول المقال الإشارة إلى العلاقة بين المجتمع المدني ودوره في تحقيق مضامين الأمن المجتمعي في الجزائر، حيث تمثل منظمات المجتمع المدني أحد أهم ركائز تحقيق الأمن في الدولة بصفة عامة، غير أن هذا الدور يبقى مرتبطا بالعديد من المعيقات والمشاكل البنيوية والوظيفية، والتي تحد من فعالية هذا المكون الاجتماعي في تحقيق الأهداف المنوطة به، كما يركز المقال على تحديد جزء من هذه المعيقات، وكذلك وضع بعض الآليات التي يمكن أن تمهد لإعادة تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام، وخصوصا في مجال تحقيق الأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي؛ البناء الاجتماعي؛ الوعي المجتمعي؛ المجتمع المدني

Abstract:

The article aims to indicate the relationship between civil society and its role in achieving the contents of societal security in Algeria, as civil society organizations represent one of the most important pillars of achieving security in the state in general, but this role remains linked to many structural and functional obstacles and problems, which limit the effectiveness of this The social component in achieving the goals entrusted to it, and the article focused on identifying part of these obstacles, as well as developing some mechanisms that could pave the way for the reactivation of the role of civil society in Algeria in general, and especially in the field of achieving societal security.

Keywords: Civil Society; Community Awareness; Societal Security; Social Construction.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

يشهد المجتمع الجزائري تحولات متسارعة من حيث التكوين الاجتماعي والتداخل القيمي بفعل التطور التكنولوجي الحاصل على المستوى العالمي، والذي أثر بكل أنماطه على تمثلات البناء الاجتماعي في الجزائر، حيث أصبحنا نواجه صراعا غير معلن بين القيم الجزائرية المحلية والقيم المستوردة أو المدعومة من عولمة القيم العالمية بكل مساراتها الإيجابية والسلبية.

وعليه، فإن المجتمع الجزائري يواجه نوعا من التهديدات الوجودية تهدده ليس في جوده الفيزيائي، وإنما في تكوينه الاجتماعي والقيمي وهو ما يمهد مستقبلا إلى التلاشي الفزيائي إذا لم تعالج هذه التهديدات بالشكل المطلوب، وهنا يظهر دور المجتمع المدني في الجزائر، هذا المكون الذي تطور بشكل لافت في العقدين الأخيرين حيث يتجاوز عدد جمعياته 120 ألف جمعية بين وطنية ومحلية، غير أن الأثر الوظيفي لهذه الجمعيات يبقى بعيدا عن تحقيق الأهداف المشروعة والمسطرة لهذه البناءات الاجتماعية، خصوصا في تحقيق الأمن المجتمعي الذي يعتبر أهم هدف يجب أن تعمل عليه الجمعيات المنخرطة في هذا السياق، وهذا يرجع بالأساس إلى التخندق الذي سارت عليه منظمات المجتمع المدني في الجزائر والمرتبط بعلاقاتها مع الأحزاب السياسية مما أدى إلى ضعف أدائها المجتمعي من جهة وعدم التأثير في الحياة السياسية بإيجابية من جهة أخرى.

على هذا الأساس، تظهر إشكالية دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر، وماهي المعيقات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف؟ وكيف يمكن تفعيل هذا البناء الاجتماعي مجددا قصد تحقيق الأمن المجتمعي كهدف من أهداف قيام منظمات ومؤسسات المجتمع المدني؟.

حيث يُفترض أن البناء الاجتماعي الذي يضم البناءات السياسية والأمنية والمجتمعية يخضع للتحولات العالمية من جهة، وخصوصا التحولات الداخلية من جهة أخرى، وهو ما يظهر خصوصية المجتمع المدني في الجزائر، إضافة إلى خصوصية الجماهير الجزائرية "المهتمة وغير المهتمة" في المشاركة في تحقيق مضامين الأمن المجتمعي المبني على الوعي الاجتماعي لهذه الجماهير.

استنادا إلى هذا الطرح، يمكن الاعتماد على الفرضية التالية لتوضيح مسار الدراسة بشكل مبسط: إن تفعيل أدوار المجتمع المدني بشكل يحفز معظم مكوناته يساعد بشكل كبير في تحقيق نسبة كبيرة من الأمن المجتمعي في الجزائر.

على هذا الأساس، تم الارتكاز ابتداءا على المنهج الوصفي التحليلي في رصد ظاهرة الأمن المجتمعي في الجزائر، والعمل على توصيفها بشكل دقيق؛ من خلال المعلومات المتاحة بشكل مبدئي، ثم ربطها بالمتغير المستقل وهو المجتمع المدني من حيث التعمق في أدواره وحدودها وآليات تفعيلها، في تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

1- الإطار العام لفهم المجتمع المدني وعلاقته بمضامين الأمن المجتمعي
2- الدعامة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر
3- واقع المجتمع المدني في الجزائر
4- معيقات بناء الدور الفعال للمجتمع المدني في تحقيق الأمن المجتمعي

5- آليات تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق مضامين الأمن المجتمعي في الجزائر

1- الإطار العام لفهم المجتمع المدني وعلاقته بمضامين الأمن المجتمعي

1.1- مفهوم الأمن المجتمعي

يتعلق الأمن المجتمعي بنوع من استدامة الأنماط المتوارثة في المجتمع مثل اللغة والدين والهوية الوطنية والثقافة وكل مكونات المجتمعات المحلية، كما تبرز كذلك قضية تعامل الدولة مع الاختلاف الديني والثقافي واللغوي وقدرة الدولة على إدارة هذه الاختلافات، خصوصا أنها مكونات الهويات الوطنية بشكل عام.[1]

كما أن اعتبار الأمن المجتمعي ضمن خمسة قطاعات الموسعة لمفهوم الأمن عبر مدرسة كوبنهاغن ورائدها "باري بوزان" "Barry Buzan"، يعطي لهذا المكون أهمية كبيرة في تحقيق منتهى الأمن لأي دولة، "فكما أن البقاء قيمة أساسية للأمن الوطني فالهوية كذلك بالنسبة لأمن المجتمعات التي لا يمكن أن تستمر في غياب أو ضع هويتها التي تمثل المرجعية الأساسية لذاكرتها الجماعية، وإذا كان الأفراد يعرفون بانتمائهم إلى الجماعة، تتحد هوية المجتمعات بمضمون الهوية الجماعية نفسها".[2]

كما عرّف "Olé Weaver" الأمن المجتمعي بأنه "قدرة المجتمع على الاستمرار في خصوصياته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، والاستمرارية في ظل ظروف مقبولة للتطور للأنماط التقليدية كاللغة والثقافة والهوية والعادات الدينية والوطنية، كما يمكن أن يؤدي انعدام الأمن المجتمعي المبني على هذه المرتكزات إلى صراعات عنيفة إذا وجدت أسباب أخرى مساعدة بما في ذلك التدهور الاقتصادي والصراعات الدستورية والنزاعات العرقية.[3]

2.1- العلاقة بين المجتمع المدني والأمن المجتمعي

من الضروري أن تشرك الحكومات منظمات وفواعل المجتمع المدني كشريك متكامل في إضفاء الطابع الديمقراطي "دمقرطة" على حوكمة قطاع الأمن، بالأدوار التي يمكن أن يلعبها المجتمع المدني في إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمن، على الرغم من تطور قدرة المجتمع المدني على التأثير في الحكومات بشكل عام، إلا أن هناك تحديات كبيرة أمام تطوير علاقة مدنية-أمنية متكاملة وفعالة.

حيث تعتبر البيئة الآمنة والمصونة للأفراد والمجتمعات والدول شرطًا مشتركًا وأساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستدامة وتخفيف حدة النزاعات، فبدون ضوابط وتوازنات ديمقراطية يمكن أن تدار القطاعات الأمنية المكلفة بمهمة حماية المواطنين والدولة بشكل سيء، وتكون غير فعالة وتستخدم لأغراض سياسية حزبية، ويمكن أن يؤدي ضعف إدارة الأمن القومي إلى إضعاف تحكم الدولة في الاستخدام المشروع[4]

---

(1) Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (London, Cambridge University Press, 2012), p120.

(2) جميلة علاّق، المفهوم المجتمعي مقاربة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد10، 2017، ص104

(3) Pinar Bilgin, Individual And Societal Dimensions Of Security, International Studies Review (2003) 5, 203–222 Department Of International Relations, Bilkent University, Turkey, p211.

(4) Nicole Ball, Civil Society, Good Governance And The Security Sector, In Civil Society And The Security Sector: Concepts And Practices In New Democracies: https://gsdrc.org/document-library/civil-society-good-governance-and-the-security-sector/ (Access : 21/12/2021)

كما ينبغي للبلدان المنخرطة في تعزيز الحوكمة الديمقراطية لقطاعات الأمن تطوير:

- إطار قانوني يتوافق مع القانون الدولي والممارسات الديمقراطية الجيدة المتعارف عليها دوليا.
- آليات الإدارة والرقابة المدنية الفعالة.
- هيئات أمنية فعالة وقادرة على توفير الأمن للأفراد والمجتمعات والدولة.
- ثقافة مؤسساتية أمنية داعمة للقوانين والممارسات الديمقراطية وسيادة الإدارة والرقابة المدنية.
- تطوير وتعزيز عمل سلطات مدنية قادرة ومسؤولة، بما في ذلك خلق بيئة تسمح للمجتمع المدني بالقيام بوظائف مختلفة تجاه المساهمة في تحقيق الأمن المجتمعي والأمن الوطني بشكل عام.
- تعزيز مجتمع مدني قادر ومسؤول يراقب سياسات وأنشطة قطاعات الأمن، ويعمل كمصدر من مصادر تحقيق المجتمع الأمني المحلي.
- إعطاء أولوية كبيرة لسيادة القانون بما في ذلك حماية حقوق الإنسان.
- تطوير مناهج إقليمية لمشاكل الأمن

حيث يمكن تحديد ثلاث طرق يمكن للمجتمع المدني من خلالها التأثير على صياغة السياسات العامة الأمنية للدولة:

- أن يعمل كمراقب للحياة الاجتماعية بكل أبعادها "سياسية، اقتصادية، ثقافية، أمنية..."
- أن يعمل على تعزيز التغيير والتطور المجتمعي
- أن يساعد على تطوير معايير السلوك الديمقراطي[1]

الشكل رقم(01): العلاقة بين إصلاح القطاع الأمني والحوكمة الأمنية ودور المجتمع المدني فيها

المصدر: https://bit.ly/2MeIM3X

[1] Nicole Ball, Ibid.

يقدم المخطط تفسيرا مبسطا للعلاقة التي تربط بين الحوكمة الأمنية بمختلف جوانبها وخصوصا إصلاح القطاع الأمني بأدوار المجتمع المدني فيها، وكذلك الخصائص الواجب توفرها في إطار إصلاح القطاع الأمني والتي تنعكس بالأساس على المجتمع المدني ومختلف نشاطاته وفي مختلف القطاعات، فكلما زادت قوة الحوكمة الأمنية ومعايير تطبيقها في الدولة زاد تأثير المجتمع المدني كمشارك ومراقب وفاعل في بناء الأمن المجتمعي في الدولة، وعلى العكس، إذا تراجعت معايير تحقيق الحوكمة الأمنية تراجع معها دور المجتمع المدني بشكل عام خصوصا في مراقبة وتفعيل بناء الأمن المجتمعي في الدولة.

2- الدعامة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر

ارتبطت التشريعات المتعلقة بموضوع جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تطورات متعددة اختلفت حسب معطيات وتجليات المراحل السياسية التي عاشتها الجمهورية؛ ففي الفترة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال كان من اللازم وجود إطار قانوني لتسيير شؤون الدولة فكان العمل بالقوانين الفرنسية الحل المناسب، إلا فيما تعارض والسيادة والوطنية، وذلك وفقًا للقانون 60/157 المؤرّخ في 31 ديسمبر1962، وبناءً عليه، تواصل العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 5 جويلية 1901؛ حيث عُرّفت الجمعية في المادة الأولى منه بأنها "اتفاقية يضع شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر ربحًا".

أما في المرحلة التي ارتبطت بما يسمى الانفتاح السياسي الذي شهدته الجمهورية بعد إقرار دستور عام 1989 فقد تم إصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر1990، والذي عرّف الجمعية في أحكام المادة الثانية بكونها "اتفاقية" تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح, كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعملي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص، وتناسبا مع ما عرفته الدول العربية من تحولات سياسية؛ فقد عرفت الجزائر حزمة إصلاحية، أهمها: قانون الجمعيات، وهو القانون العضوي 6/12 المؤرّخ في 15 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، وعرّفت المادة الثانية منه الجمعية بكونها تجمع أشخاصًا طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعًا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني. (1)

3- واقع المجتمع المدني في الجزائر

إن ملاحظة الواقع الاجتماعي في الدول العربية عموما ودور المجتمع المدني فيه تظهر وجود عدة أنماط وتجليات ينشط بها هذا الفاعل، سواء في الحياة السياسية أو المجتمعية بكل أبعادها، والواقع لا يختلف كثيرا عن الوضع في الجزائر، حيث نجد:

- مؤسسات المجتمع المدني هشة ولا يظهر تأثيرها وفعاليتها، ويمكن أن تزول أو تحيّد بعد فترة قصيرة من ظهورها.

(1) قوي بوحنية، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي (1)، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ، 2014). ص3

• بعض مؤسسات المجتمع المدني لديها مصادر تمويل مجهولة، وبعضها تمول وتشجع من جهات أجنبية – كمنظمات حقوق الإنسان – مما يجعلها كمنظمات خارجة عن القانون من جهة وغير معرّفة الأهداف من جهة أخرى مما يفتح مجال المتابعة من طرف الدولة.

• مؤسسات المجتمع المدني الخاضعة للسلطة المنشئة لها وهي الدولة وأصحاب النفوذ، وهؤلاء هم بشكل أو بآخر أقرب إلى السلطة من قربهم للمجتمع المدني الحقيقي، لأن حرصهم على مصالحهم ونفوذهم وتطلعهم للسلطة، يدفعهم لدفع مؤسسات المجتمع المدني للخضوع لإشراف الدولة ورقابتها أو العمل بما لا يتعارض مع سياستها.[1]

• مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية والفاعلة وذات الأهداف المجتمعية الواضحة والمنوطة بترقية روح المواطنة والمشاركة المجتمعية للأفراد نجدها محاصرة وتواجهها تحديات سواء من طرف الدولة أو من طرف بنية المجتمع وثقافته، وهذا المجتمع المدني هو الذي تراهن عليه الجماهير ليكون الأرضية المحتضنة للديمقراطية.[(2)]

وهنا، يمكن إرجاع هذا الراهن إلى عدّة عوامل، منها:

• عدم تجذر ثقافة المشاركة والانخراط المدني لدى الأفراد في المجتمع الجزائري. حيث أن المشاركة الشبابية في منظمات المجتمع المدني ضعيفة جداً، وهي عبارة عن عملية تفرد غير مكتملة تدفع الشباب الجزائري إلى التنازل عن نصيبهم من الشأن العام لفائدة الدولة، معتبراً أن مسؤولية إدارة الفضاء العام متروكة للدولة وحدها.

• القوانين المقيدة للعمل المجتمعي في الجزائر، ومنها قانون 2012 الخاص بالجمعيات والذي يفترض أنه ينظم حرية العمل المجتمعي، ولكنه لا يقدم هذا الهدف بالشكل المطلوب بالإضافة إلى ذلك، المصادقة في أفريل 2020 على التعديلات الحكومية لإضفاء الطابع الأخلاقي "أخلقة" على الحياة العامة، حيث تتناول هذه المواد الجديدة من قانون العقوبات تجريم الأفعال التي تقوض أمن الدولة والوحدة الوطنية، وبعض الأفعال التي من شأنها أن تقوض النظام والأمن العام.

• معرفة السلطات المسبقة أن أي مجتمع مدني مزدهر يسعى جاهداً لاستعادة الفضاء العام؛ الأمر الذي من شأنه أن يدفع إلى المطالبة بإدارة ديمقراطية للدولة، ولذلك، استمرت المساحة المخصصة للمجتمع المدني في الجزائر في الانكماش والتمييه على مدى العقدين الأخيرين على الأقل، فعلى سبيل المثال، تحتفظ السلطات العامة بكافة الحقوق من حيث منح أو تجديد تصريحات الجمعيات، الأمر الذي يتعارض مع تطلعات فاعلي المجتمع المدني في البحث عن مزيد من الاستقلالية في المجال الجمعوي. وهكذا، تم رفض تجديد موافقات عدد كبير من الجمعيات، وظلت ملفات عديدة لإنشاء جمعيات جديدة معلقة لسنوات بعد تقديمها إلى الإدارة.[(3)]

4- معيقات بناء الدور الفعال للمجتمع المدني في تحقيق الأمن المجتمعي

[1] العياشي عنصر، ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، مجلة إنسانيات، على الرابط: https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#quotation ، (آخر اطلاع: 2021/12/25).

[(2)] محمد صخري، نظرية المجتمع المدني: المجتمع المدني بين تسلط السلطة وحرية الأفراد، على الرابط: https://bit.ly/3nX2Dm0 ، (آخر اطلاع: 2022/01/03).

[(3)] نورالدين بسعدي، المجتمع المدني في الجزائر: أزمة متعددة الأبعاد، مشروع الديموقراطية في الشرق الأوسط، تاريخ النشر (2020/10/20)، على الرابط: https://bit.ly/3pjoW5I (تاريخ الولوج: 2020/12/20).

على الرغم من تحقيق المجتمع المدني مكاسب مهمة في قدرته على التأثير على الحكومات بشكل عام، ومع ذلك، هناك تحديات كبيرة تواجه اندماج المجتمع المدني في عمليات الحوكمة والدمقرطة في بعض المجالات التي كانت في الماضي القريب مرتبطة أساسا بالدولة أو السلطة المركزية، وعليه:

- عادة ما تعرقل الحكومات جهود المجتمع المدني من خلال تقييد الوصول إلى المعلومات ومنع مشاركة المجتمع المدني في تطوير السياسة العامة الأمنية وتنفيذها.
- هناك نقص في الخبرة في الشؤون الأمنية في قطاع المجتمع المدني.
- هناك نوع من الشك المتبادل بين الحكومات/الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني، مما يؤدي إلى عدم رغبة المجتمع المدني في الدخول في حوار مع المجتمع الأمني.[1]

كما توجد العديد من المعيقات الهيكلية-البنيوية التي تعيق بناء الدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني لتحقيق مضامين الأمن المجتمعي في الجزائر، منها:

1.4: البنية المجتمعية في الجزائر

هذا العنصر الذي يعتبر من أخطر العناصر على موقع ومكانة الجزائر في علاقتها محليا ودوليا، ويعتبر بنيويا كذلك إذا ما أرادت الجزائر التغلب على مشاكلها المعقدة و المتراكمة منذ مدة طويلة، والتي أنتجت ظواهر جديدة وغريبة في نفس الوقت، وتطورت متزامنة مع انتشارها في العالم كالتطرف والإرهاب والهجرة السرية، وغيرها من الظواهر الأمنية المعقدة الأخرى.[(2)]

فالاهتمام بالبناء الاجتماعي هو من أضعف الحلقات التي يهتم بها صناع القرار وراسمي السياسة في الجزائر، مهملين بذلك جانبا مهما من القوة في معناها اللين، وذلك بعدم استثمارهم في المجال البشري وبناء جملة من التفاعلات والعلاقات التي تربط مختلف الأفراد والاتجاهات نحو تشكيل هوية وطنية موحدة وخاصة تربطها مصالح عليا[(3)]، وهذا راجع بالأساس إلى غياب المعايير والقيم الأساسية في بناء الهوية السياسية والاجتماعية، وكذلك غياب الوعي حول أهمية هذا الجانب، فالبناء الاجتماعي مرتبط أساسا بعدة علوم كعلم النفس وعلم الاجتماع حيث نجد هذه العلوم في مجملها تعاني تهميشا واضحا أو ربما مقصودا، ما يؤثر على الوعي المجتمعي في رسم تفاعلات اجتماعية تزيد من قوة البناء الاجتماعي، غير أن التخلي على هذه المنطلقات يرجح ظهور بناء نوع آخر من البناء الاجتماعي، و هو بناء مضاد لهذا الأخير والذي يمكن التعبير عنه بالبناء الاجتماعي للتهديدات الأمنية.

2.4البناء الاجتماعي للتهديدات الأمنية في الجزائر

إن مختلف التهديدات التي تنشأ في الجزائر مصدرها أو اتجاهها الجانب الاجتماعي، حتى وإن كان لها جانب اقتصادي أو سياسي، كون هذه التهديدات لم توجد في الواقع وإنما تم بناؤها بفعل غياب الوعي المجتمعي والتنشئة الاجتماعية ذات المعايير والقيم التي ترسخ قيمة الفرد في المجتمع، وتخلق طبيعة هوياتية خاصة به، مما يجعل فكرة

[1] خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في شمال إفريقيا "1990-2010"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص118-119.

[(2)] أحمد سليم البرصان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد15، صيف 2007، ص124

[(3)] محمد مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007،ص147

التنبؤ والتحكم بسلوكه مقبولة جدا، غير أن غياب هذه العناصر يؤدي إلى نتائج عكسية في بناء تفاعلات وسلوكات مغايرة للسلوك المتوقع، وبالتالي ومع تراكم مجمل القضايا والمشاكل التي يعاني منها المجتمع في الجزائر، فإن صناع القرار لا يمكنهم رصد التحول والتطور في سلوك الأفراد وهنا تصبح إمكانية السيطرة على الواقع الاجتماعي هشة جدا، مما يزيد في تطور بناء التهديدات والتي تصبح فيما بعد ذات بعد إقليمي ودولي، ما يعني تعميم خطر هذه الظواهر والتي انطلقت أساسا كظواهر اجتماعية يمكن التعامل معها والسيطرة عليها باتجاه مصلحة المجتمع.

3.4معضلة عدم الاستقرار السياسي

من العوامل الأساسية التي زادت من البناءات المضادة للبناء الاجتماعي هو حالة اللااستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعيشه الجزائر ولفترات طويلة، والذي يغذي الجو المضطرب أصلا، وكذلك الصراع المستمر على السلطة والثروة في البلاد، والذي خلق تزاوج غير طبيعي بين هذين العنصرين، حيث تصبح الدولة في حد ذاتها مصدر تهديد للأمن أفرادها، وهنا يؤكد "بوزان" على أن "**وصف قضية من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية**"، ونستنتج من هذا أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية [(1)]، هذا الأخير يؤدي إلى صراعات اجتماعية داخل الدولة ويضعف من بنائها الاجتماعي، وبالتالي سيطرة الصراع الاجتماعي بمختلف أبعاده على الواقع الأمني فيها، والذي يضعف أساسا السير نحو التقدم والتطور.

4.4إشكالية الثقة بين صناع القراروالقاعدة الشعبية

يرجع هذا العامل والذي يعبر عن مدى تباعد الهوة بين القاعدة الشعبية وصناع السياسية في الجزائر، إلى السياسات المتبعة في أغلب القطاعات والتي تعتبر متخلفة و غير فعالة في نظر المهتمين "الجمهور المهتم من المواطنين"، وبالتالي ينتج عنها غياب الحوار بين طبقات المجتمع من جهة وبين المجتمع وصناع القرار من جهة أخرى[(2)]، ما يزيد من تعقيد فهم الواقع الاجتماعي في الجزائر، ويرشح عنه الصراع بين الدولة والمجتمع في إطار توزيع الثروة ونظام المدخلات والمخرجات في صنع واتخاذ القرار، والذي يتصف بالاتجاه في طريق واحد أي عدم ربط هذا النظام بدورته العادية، مما يخلق عدم توازن في رصد ورسم السياسة الناجعة في التعاطي مع القضايا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غيرها من المشاكل.[(3)]

5.4متلازمة الوعي المجتمعي والأمن المجتمعي

من المتعارف عليه اجتماعيا بأن القيم الشخصية تولد السلوكيات وتوفر مرجعًا داخليًا لصالح الخير أو المفيد أو المهم ، وما إلى ذلك، حيث تمثل القيم ما يعتقده الأفراد، وهي جديرة بالاهتمام وتقبلها كمعتقد أو فكرة خاصة بهم، وعندما يواجه الأفراد حدثًا معينًا فإنهم يقررون حسب تأثير القيم في القرار في كل مرة فهي السلوك الأساسي للإقامة وممارسة الناس في الحياة اليومية.[(4)]

---

(1) Barry Buzan, People, States and Fear, (London, Harvester Wheat Sheaf, 1983), p116.

(2)أحمد حسن وليد خال، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ،13، 2007، ص193

(3)امحمد مالكي ، مرجع سابق ص147

(4) Jaitip Na-Songkhla, An Effect of Interactive Media in A Social Awareness Ubiquitous Learning Community, Paper Presented at International Conference on Lifelong Learning 2011, Kualalumpur, Malaysia. November 14 - 15, 2011, p5.

من جهة أخرى يعرف تالكوت بارسونز Parsons. T في كتابه النسق الاجتماعي القيمة بأنها : " عنصر في نسق رمزي مشترك يعد معيارا، أو مستوى للاختبار بين بدائل التوجيه التي توجد في موقف معين"، وقد اعتبر بارسونز القيمة موجها من موجهات الفعل الاجتماعي، فالفعل يعد سلوكا ناتج عن عملية اختيار بين البدائل، وتستند هذه العملية إلى القيم، بإعتبارها عنصرا في نسق رمزي مشترك يستخدم كمعيار أو كمستوى يتم على أساسه الاختيار بين البدائل المتاحة في إطار الموقف.[1]

ومع اختلاف الآراء حول مفهوم الوعي الاجتماعي إلا أنه يوجد نوع من التوافق على أنه مجموعة من المفاهيم والأفكار والثقافات التي يكتسبها الفرد وتمثل انعكاساً لمفهومه الشامل لذاته وقضايا مجتمعه والعلاقات الاجتماعية فيه وتاريخه وحاضره، وتتشكل بواسطة عوامل مختلفة ترتبط بتنشئة الفرد الاجتماعية وعبر مؤسساتها المختلفة، ومن ثم يقوم الفرد بدور ايجابي تجاه مجتمعه وقضاياه وحل مشكلاته، ويختلف الوعي الاجتماعي من مجتمع لآخر حسب تنوع المفاهيم والأفكار والثقافات السائدة في المجتمع وحسب فهم وتفسير أفراد المجتمع لها،

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الوعي المجتمعي على أنه، الفهم وسلامة الإدراك المرتبط بمعرفة الإنسان لذاته والمجتمع الذي يعيش فيه، أو أنه مجموعة من المفاهيم والتصورات والآراء والمعتقدات الشائعة لدى الأفراد في بيئة اجتماعية معينة، والتي تظهر في البداية بصورة واضحة لدى مجموعة منهم تم تبنيها الآخرون، لإقناعهم بأنها تعبر عن مواقفهم.[2]

كما تتعدد أشكال الوعي الاجتماعي إلى الوعي الديني والثقافي والسياسي والاقتصادي والصحي، ويتميز الوعي الاجتماعي بعدد من الخصائص وهي:

- **الاكتساب**: من البيئة الاجتماعية المحيطة والعلاقات الاجتماعية ووسائل التواصل بين الأفراد.

-**الشمولية** : يرتبط الوعي الاجتماعي بالوجود الاجتماعي ككل.

-**التنوع** : يختلف الوعي الاجتماعي من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر باختلاف المفاهيم المهيمنة على المجتمع واختلاف فهمها وتفسيرها.

-**النسبية** : يتميز الوعي الاجتماعي بالتغير النسبي وعدم الثبات المطلق.

- **التعقيد**: تدل الخصائص السابقة عل الطبيعة المعقدة للوعي الاجتماعي[3]

5- آليات تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق مضامين الأمن المجتمعي في الجزائر

من أجل تفعيل وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق مضامين الأمن المجتمعي بكل أبعاده، وتحقيق الحكم الرشيد بشكل خاص، فإن هناك عدداً من الشروط أو الآليات التي لابد من توافرها وتحقيقها على أرض الواقع، ويتم هذا الطرح من خلال مدخلين أساسيين:

---

[1] حسان تريكي، ملامح التحول في قيم العمل في المجتمع الجزائري: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية،المجلد 10، العدد2، 2017، ص207.

[2] موسى عبد الرحيم حلّس، ناصر علي مهدي، دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 12، العدد2، 2010، ص142.

[3] سعود، ابن سهل القوس، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي المجتمعي، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد العاشر، الجزء الأول 2018. ص8.

•**المدخل الوظيفي**: المتعلق بوظيفة مؤسسات المجتمع المدني بكل تجلياتها، سواء بالنسبة إلى تنظيمات المهنية أو المنظمات غير الحكومية، وفي هذا الإطار تتحمل المنظمات بعضاً من الأعباء التي انسحبت منها الدولة تطبيقاً لسياسات العولمة، ولذلك يؤدي نشاطها الى تقليل حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية الحادة وعن التهميش السياسي والاقتصادي.

•**المدخل البنيوي:** يرتبط هذا المدخل بدور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعي والأمني للدولة، كما يتميز دور المجتمع المدني هنا بعلاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى مثل الدولة والسوق بكونه عنصراً يؤدي إلى التوازن الاجتماعي بين القوى الفاعلة وليس تابعاً أو ملحقا بتلك العناصر الأخرى، بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكلياً، والدفاع عن الحقوق وتمكين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير، حيث تعمل على إيجاد العقلية الناقدة لما يحدث في المجتمع، والمبدعة لأشكال ووسائل التغيير والتقدم. وتمثل مؤسسات المجتمع المدني بهذا المعنى البنيوي القوة القصدية الفاعلة في التغيير الاجتماعي بنيوياً.

ولتحقيق هذه النقلة يمكن الاعتماد على الآليات التالية:

1-**المؤسسات التربوية والتعليمية**: (البيت ، والمدرسة ، والجامعة ، والمسجد ، وغيرها) والتي تأخذ على عاتقها تربية الجيل الجديد وتثقيفه بمفاهيم ورؤى جديدة حول علاقة المواطنين بالسلطة وكيفية التعامل معها والنظر إليها.

2-: **الشارع بالمعنى السياسي والاجتماعي**: بوصفه رمزا للتواصل والحركة وطرح أراء الأفراد وهمومهم وتصوراتهم حول مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع.

3-: **السوق بوصفه الوجود الرمزي**: الذي يؤثر بصورة مباشرة في حياة المواطنين اليومية بما يتعرض له من تقلبات في الأسعار، فضلاً عن كونه يمثل الفضاء الذي تلتقي فيه مختلف شرائح المجتمع .

4- : **الجمعيات والمؤسسات والأحزاب**: بوصفها رموزا للتعاون والانتقال بالأفراد إلى الوجود الجماعي، ضمن تنظيمات تدافع عن مصالحه العامة والخاصة.[1]

على هذا الأساس، ترتبط هذه الآليات بالفواعل التالية:

•**الحكومة**: التي تتولى وضع سياسات وخطط بشأن إذكاء الوعي المجتمعي، بوسائل متعددة منها توفير التمويل المستدام وتنفيذ التدخلات المنهجية والترصد؛ والعمل عبر مختلف القطاعات من أجل تحقيق أوضاع مرضية للجميع والوفاء بالالتزامات المقطوعة لتزويد الناس بأحدث المعلومات الدقيقة حول القطاعات الحساسة التي تمس بأمن الأفراد والمجتمع بشكل عام.

•**فئات المجتمع المدني**: تعمل هذه الفئات معا على جمع مختلف الخبرات والتجارب والقدرات للاستفادة منها في الجهود المبذولة بشأن التواصل فيما بين المجتمعات المحلية وإذكاء وعيها المجتمعي وتحديد الأدوار الواجب تطويرها لحفظ مكانة المجتمع وتحييدها عن المخاطر الأمنية بكل أشكالها.

[1] محمود عباس فاضل، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، ، بغداد، العراق، 2012،ص627.

•**وسائط الإعلام (بما فيها وسائط الإعلام الاجتماعية):** تقوم هذه الوسائط مقام منصة هامة لبعث الرسائل المتعلقة بإذكاء الوعي المجتمعي وتسخير المثالية والحماس اللذين يتمتع بهما الشباب واستيفاء عتبة أخلاقية في هذا المضمار يتحقق بموجبها من دقة المعلومات دعما لإعمال حق الأفراد في الحياة المحترمة، بدلا من تقويضها.

•**الأفراد المؤثرون في المجتمعات المحلية:** يتولى هؤلاء الأفراد تأمين الاتصالات أثناء وقوع المخاطر، وخصوصا في أوقات الأزمات، وذلك عبر كل الوسائط المتاحة بهدف التأثير والتوجيه الإيجابي للجماهير نحو الأهداف الحقيقية لضمان حد مقبول من الأمن المجتمعي في الدولة.

•**مؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية:** والتي تتولى وضع وتحسين أساليب قياس مستوى الوعي المجتمعي، وجمع وتوزيع الأمثلة عن أفضل الممارسات المتبعة في مجال وضع التدخلات المتعلقة بتطويره وتفعيله بالشكل المطلوب.[1]

الخاتمة:

في الختام يمكن التأكيد على أن:

•الأمن المجتمعي من الأهداف معقدة التحقيق كونه يرتبط بإشكاليات متعددة، خصوصا ارتباطه الكبير بوعي الجماهير ودور المجتمع المدني فيها، والعلاقة المعقدة مع السلطة، والتي تظهر في عدة مراحل على أنها في حالة مواجهة وليس في حالة تكامل، الأمر الذي يزيد من أهمية المجتمع المدني في تطوير مضامين تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر.

•المجتمع المدني اكتسب خلال التطورات التي مرّ بها بنية مورفولوجية متنوعة، تندمج فيها المؤسسات التقليدية والحديثة، وتتميز بحجم كبير ينافس بشكل مبدئي أهداف ومبادئ قيام مؤسسات المجتمع المدني،

•لم يتمكن المجتمع المدني في الجزائر من بلوغ الفاعلية المنوطة به رغم تعدد الإصلاحات منذ الاستقلال، وهذا راجع لعوامل عديدة شكلت عقبات حقيقية في طريق نمو مجتمع مدني فاعل، يعود جزء منها إلى طبيعة الدولة وممارساتها، ويعود القسم الأخر إلى ضعف البنية المؤسسية لهذه المنظمات وطبيعة الثقافة المدنية في المجتمع بشكل عام سواء في ذلك العامة المواطنين أو النخبة المثقفة أو النخبة الحاكمة.

•من الصفات غير المقبولة في مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر الافتقار إلى الديمقراطية الداخلية، والتقوقع في أطر نخبوية ضيقة، وكثرة الصراعات الداخلية، وهنا يتحول دور المؤسسة من مكرس للأمن المجتمعي إلى عنصر هادم لهذا البناء الاجتماعي المعقد.

• يجب التأكيد عليه هو أن نشأة منظمات المجتمع المدني يمكن أن تحمل في طياتها أنماطا مختلفة من العلاقة مع الدولة، حيث يمكن أن تكون هذه المنظمات مكملا للدولة، أو بديلا لها، زائدا عنها، رقيبا عليها، أو مجرد حارس لمصالحها أو واجهة لها أمام المجتمع الدولي.

• إن إشكالية تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر تتطلب وضع أسس جديدة للتعاون والتنسيق بين قوى ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك حتى تتمكن من ممارسة المزيد من الضغوط والتأثير على نظمها الحاكمة بشكل إيجابي وفعال وفي إطاره الصحيح، وهذا هو المدخل لتعميق هامش حرية حركتها واستقلالها في إرساء مضامين الأمن المجتمعي بشكل عام.

•إشكالية الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني تطرح العديد من الصعوبات والتعقيدات في فهم أدوار هذه المؤسسات، فعندما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على التمويل الذاتي من خلال مساهمات أعضاءها في شكل رسوم

[1] Augustin Loada and Ornella Moderan, "Civil Society Involvement in Security Sector Reform and Governance" in Toolkit for Security Sector Reform and Governance in West Africa, ed., Ornella Moderan (Geneva: DCAF, 2015).

العضوية أو التبرعات أو من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية، تفرض عليها رقابة من طرف السلطة المنظمة، مما يخلق نوع من الصدام بين المكونين الاجتماعيين، وهو ما يهدد تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر، ولكن يمكن التخلص من هذه المشكلة عن طريق بناء الثقة المتبادلة وتعزيز أدوار المجتمع المدني الحقيقي في المراقبة والتوجيه لهذه المؤسسات.

•ضرورة إيجاد حل ومعالجة واعية لمشكلة تمويل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك حفاظاً على استقلاليتها، وعدم انحرافها بنشاطها عن الدور الايجابي الذي يجب أن تلعبه في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع.

•صياغة موضوع المجتمع المدني وفق منظور يراعي خصوصية البيئة التي يوجد فيها وتجاربها الخاصة، كمنحه متسعاً من النقاش العلمي المثمر والبنّاء، ليكون أداة فعالة في مواجهة التحديات المجتمعية بمختلف أبعادها وتجلياتها.

• أن تكون العلاقة بين الدولة أو النظم السياسية الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني قائمة على أساس الاستقلال والتعاون والتكامل، وليس على أساس الخضوع والهيمنة والتناقض، فلكلٍ منها دوره الخاص به والمكمل للآخر، كما يتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل تحديث الأطر والآليات القانونية والعملية التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعية ومؤسسية، وهو ما ينعكس ايجابياً على الأمن المجتمعي بشكل عام.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- الكتب:

بوحنية، قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي (1)، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

2- المجلات:

1. ابن سهل القوس، سعود،دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي المجتمعي،مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية،العدد العاشر، الجزء الأول 2018.
2. البرصان، أحمد سليم، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد15، صيف 2007.
3. حلّس، موسى عبد الرحيم، ناصر، علي مهدي، دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 12، العدد2، 2010.
4. مالكي، محمد، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007.
5. فاضل، محمود عباس ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، 2012.
6. علاق، جميلة، المفهوم المجتمعي مقاربة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد10، 2017.
7. العياشي عنصر، ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، مجلة إنسانيات، على الرابط: https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#quotation ، (آخر اطلاع: 2021/12/25).
8. تريكي، حسان، ملامح التحول في قيم العمل في المجتمع الجزائري: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 10، العدد2، 2017.
9. خال أحمد، حسن وليد، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ،13، 2007.
10. خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في شمال إفريقيا "1990-2010"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

3- المو اقع الإلكترونية:

1. بسعدي، نورالدين، المجتمع المدني في الجزائر: أزمة متعددة الأبعاد، مشروع الديموقراطية في الشرق الأوسط، تاريخ النشر (2020/10/20)، على الرابط: https://bit.ly/3pjoW5I (تاريخ الولوج: 2020/12/20).
2. صخري، محمد، نظرية المجتمع المدني: المجتمع المدني بين تسلط السلطة وحرية الأفراد، على الرابط: https://bit.ly/3nX2Dm0 ، (آخر اطلاع: 2022/01/03).

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Barry Buzan, People, States and Fear, (London, Harvester Wheat Sheaf, 1983)
2. Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (London, Cambridge University Press, 2012).
3. Jaitip Na-Songkhla, An Effect of Interactive Media in A Social Awareness Ubiquitous Learning Community, Paper Presented at International Conference on Lifelong Learning 2011, Kualalumpur, Malaysia. November 14 -15, 2011.
4. Nicole Ball, Civil Society, Good Governance And The Security Sector, In Civil Society And The Security Sector: Concepts And Practices In New Democracies: https://gsdrc.org/document-library/civil-society-good-governance-and-the-security-sector/ (Access : 21/12/2021)
5. Pinar Bilgin, Individual And Societal Dimensions Of Security, International Studies Review (2003) 5, 203–222 Department Of International Relations, Bilkent University, Turkey, p211.